AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/787
S/1997/85
28 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٥٨ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى ما يسمى "الإعلان المشترك" بين الرئيس س - ديميريل رئيس جمهورية تركيا والسيد ر. دينكتاش زعيم القبارصة الأتراك، الصادر في أنقرة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وأن أحتج بشدة على هذا العمل التركي الاستفزازي الأخير.

ويأتي "الإعلان المشترك" كمظهر آخر من مظاهر استمرار انتهاك تركيا لالتزاماتها الدولية، وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص، الذي ما فتئت ترتكبه منذ الغزو التركي لعام ١٩٧٤ ومواصلة الاحتلال العسكري لـ ٣٧ في المائة من إقليم جمهورية قبرص.

وبوجه أخص، فإن مجرد التوقيع على الاعلان مع السيد دينكتاش، الذي يدعي التصرف بوصفه "رئيس جمهورية" ما يسمى "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" وهي كيان انفصالي في المنطقة المحتلة من قبرص، يعتبر انتهاكا صارخا لمعاهدة إنشاء جمهورية قبرص ومعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. كما إنه ينتهك قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) اللذين أعرب المجلس فيهما عن أسفه وإدانته للكيان الانفصالي ولجميع الاجراءات الانفصالية الأخرى، معتبرا إياها غير مشروعة وباطلة ودعا جميع الدول إلى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامة إقليمها وإلى عدم الاعتراف بأي دولة قبرصية غير جمهورية قبرص وألا تيسر قيام الكيان الانفصالي المذكور أو تساعده بأي وسيلة أخرى.

وإن التهديدات الواردة في "الإعلان المشترك"، ومنها أنه إذا واصلت جمهورية قبرص برامجها الدفاعية فإن تركيا سترد على ذلك باتخاذ تدابير عسكرية وسياسية ترقى إلى التهديد المباشر باستخدام القوة ضد جمهورية قبرص في انتهاك للفقرتين ٤ و ٧ من المادة الثانية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة.

إن جمهورية قبرص هي دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة وتتمتع بالحق غير القابل للتصرف في الدفاع عن نفسها وتقرير نوع أسلحتها.

وإن الموقف الذي تم الإعراب عنه في الفقرتين ٨ و ٩ من "الإعلان المشترك" بأن جمهورية قبرص ليست كيانا شرعيا هو مظهر آخر من مظاهر تجاهل تركيا التام لقرارات مجلس الأمن العديدة التي تطلب إلى جميع الدول احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسيادتها الإقليمية.

وإن التأكيد بأن جمهورية قبرص ليس لها الحق في التقدم بطلب الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وأن تشرع في مفاوضات الانضمام هو دون أساس قانوني ويعتبر خروجا كليا من المعاهدتين الدولتين لعام ١٩٦٠ نصا وروحا.

وليس لتركيا بأية حال من الأحوال حق الاعتماد على المعاهدتين المذكورتين اللتين ما فتئت تنتهكهما بصورة جسيمة منذ عام ١٩٧٤.

وإن الموقف المبين في "الإعلان المشترك" بأن التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لن يكون في المتناول ما دامت، في جملة أمور، "الحقوق السيادية للشعب القبرصي التركي لم يعترف بها" يعتبر انتهاكا صارخا للمعاهدتين المذكورتين أعلاه وقرارات مجلس الأمن بشأن قبرص ولا سيما الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٩٣٩ (١٩٩٤) الذي أكد المجلس فيه من جديد موقفه بأن "التسوية القبرصية يجب أن تستند إلى إيجاد دولة لقبرص تتمتع بسيادة وحيدة وذات شخصية دولية وجنسية واحدة، مع صون استقلالها وسلامتها الإقليمية، على أن تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة على الصعيد السياسي، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك في اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين، على أن تستبعد هذه التسوية أي اتحاد كلي أو جزئي مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال".

كما تجدر الإشارة إلى أن أي إجراء تتخذه تركيا في سياق الفقرة ١٣ من "الإعلان" المذكور في محاولة لتشجيع الكيان غير الشرعي في المنطقة التي تحتلها تركيا يعتبر انتهاكا لقرارات مجلس الأمن بشأن قبرص، ولا سيما القرارين ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤).

وفيما يتعلق بالتأكيد بأن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وما يسمى "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" سيتم توسيعها ضمن إطار "البروتوكول الاقتصادي" الشامل الموقع في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بين تركيا وما يسمى "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية"، فإن حكومة قبرص تود أن تؤكد من جديد موقفها بأن هذه الاتفاقات باطلة منذ البداية نظرا لأنها تتعارض مع القرارات المذكورة بشأن قبرص، فضلا عن أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالموقف المنصوص عليه في "الإعلان المشترك" بأن عدم التوصل إلى حل لمسألة قبرص يرجع إلى تصلب الجانب القبرصي اليوناني، فإن حكومة قبرص تود أن تشير إلى ما ذكره الأمين العام

حينئذ في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٤ (S/1994/629)، بأن عدم إحراز تقدم يرجع إلى انعدام الإرادة السياسية لدى الجانب القبرصي التركي.

وعلى العكس من ذلك، فإن حكومة قبرص تعرب مرة أخرى عن رغبتها الصادقة في التوصل إلى حل عادل وقابل للاستمرار لمسألة قبرص، بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة، في أقرب وقت ممكن.

وختاما، تود حكومة جمهورية قبرص أن تؤكد من جديد موقفها بأن "الإعلان المشترك" المذكور والأحكام الواردة فيه باطل قانونا وليس له أي مفعول على الإطلاق.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٨ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ج. س. دروشيوتيس
القائم بالأعمال المؤقت
نائب الممثل الدائم لجمهورية قبرص
لدى الأمم المتحدة